آراء

«4.2 مليار دولار هي قيمة التهرب الضريبي في لبنان وهذا المبلغ قادر على تمويل أكثر من سلسلة واحدة وإقفال جزء كبير من العجز».

سامي الجميل
رئيس حزب الكتائب

«الأمانة العامة للحزب قررت بدء المشاورات الأولى لتشكيل الحكومة بعقد لقاءات مع جميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان حسب نتائج الانتخابات التشريعية».

سعدالدين العثماني
رئيس الحكومة المغربية المعين

هل ينجح العثماني

إدريس الكنبوري
كاتب مغربي

❑ كما كان متوقعا، أعطى المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية الضوء الأخضر لسعدالدين العثماني، الذي عينه العاهل المغربي الملك محمد السادس بديلا عن عبد الإله بن كيران، للاستمرار في المشاورات مع الأحزاب السياسية من أجل تشكيل الحكومة الجديدة.

وبالرغم من أن المجلس أقر ضرورة رجوع العثماني إلى الأمانة العامة للحزب خلال مسلسل المشاورات، في ما يعطي الانطباع بأن رئيس الحكومة الجديد المعين سيكون مقيدا بتوصيات وإملاءات الأمانة العامة، إلا أن تلك الإشارة يجب أن تفهم بوصفها رفعا للإحراج الذي وقع فيه الحزب، بهدف إظهار "صلابة" الموقف الحزبي تجاه الفرقاء السياسيين الآخرين، أكثر من أنها تعكس موقفا مسبقا من المفاوضات السياسية.

وقد وردت الإشارة إلى عبارة "التنازل" في موقف المجلس الوطني، وهو ما يفهم منه عدم الرغبة في الاستمرار في المنهجية التي سار عليها بن كيران خلال مشاوراته، إذ يبدو أن الحزب أدرك جيدا الرسالة التي تضمنها بلاغ الديوان الملكي حول إعفائه، وهي ضرورة الإسراع في إعلان الحكومة الجديدة والقطع مع لغة التشدد والتصعيد، سواء من هذا الطرف أو ذاك.

اللافت أن مختلف الأحزاب السياسية بادرت إلى التنويه بتعيين سعد الدين العثماني بديلا لبن كيران، بما فيها حزب التجمع الوطني للأحرار الذي يرأسه عزيز أخنوش، والذي كان يتهمه بن كيران بأنه السبب في الانحباس الذي حصل. بل إن أخنوش أعلن أنه سيعمل ما في وسعه لدعم العثماني ومساعدته في تشكيل حكومته. ولا يعرف ما إن كان أخنوش سيتراجع عن شروطه السابقة ومن ضمنها إشراك حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في الحكومة، أم أن حزب العدالة والتنمية سيقبل به هذه المرة خلافا لما كان عليه الموقف مع بن كيران؛ والأمر نفسه بالنسبة إلى حزب الاستقلال، الذي كان يتشبث به بن كيران في ما كان أخنوش يعتبر إشراكه في الحكومة خطا أحمر. وإذا كان المرجح أن الحزبين قد يتفقان على صفقة سياسية يتم بموجبها إخراج كل من الاتحاد الاشتراكي والاستقلال من المشاورات، إلا أن هذا الأمر يتوقف على طبيعة المشاورات، وما إن كان العثماني سيبدأ مشاورات جديدة أم أنه سينطلق من حيث توقف بن كيران.

> حزب العدالة والتنمية اليوم يوجد تحت عدسات الأضواء ويواجه امتحانا صعبا سينطلق خلال الأيام المقبلة مع بدء المفاوضات لتشكيل الحكومة. ذلك أن أي انسداد في المفاوضات سيجعل الحزب مسؤولا عنه

كثيرون ينظرون إلى العثماني كشخصية معتدلة داخل حزب العدالة والتنمية، والنقيض المقابل لشخصية بن كيران المتسمة بالشدة والاندفاع الخطابي، وقد تكون هذه المميزات لعبت دورا في اختيار القصر له، خصوصا وأن المرحلة الراهنة في المغرب شديدة الحرج ما يتطلب إيجاد شخص قادر على خلق التوازنات. ويردد البعض بأن العثماني، الذي كان يرأس الحزب عندما حصلت تفجيرات الدار البيضاء عام 2003، واستطاع أن يضمن للحزب الاستمرار وأن يخرجه من عنق الزجاجة بعد أن ووجه بردود أفعال غاضبة من الوسط السياسي ذهبت إلى حد المطالبة بحله، بتهمة المسؤولية "المعنوية" عن تلك الأحداث الإرهابية، قد يستطيع اليوم أيضا إخراج الوضع السياسي من الأزمة والعبور بحزبه من المحطة التي أوقفه فيها بن كيران، من خلال إبداء نوع من المرونة وتغليب المصلحة العليا للبلاد على المصلحة الحزبية.

كيفما كانت التقديرات، لا بد من القول إن حزب العدالة والتنمية اليوم يوجد تحت عدسات الأضواء ويواجه امتحانا صعبا سينطلق خلال الأيام القليلة المقبلة مع بدء المفاوضات لتشكيل الحكومة. ذلك أن أي انسداد في المفاوضات سيجعل الحزب مسؤولا عنه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا ما يبدو أن العثماني واع به كل الوعي، لأن أي فشل آخر لن يترتب عليه فقط صرف النظر عنه وتكليف حزب آخر محله، قد يكون الحزب الثاني الفائز في الانتخابات وهو الأصالة والمعاصرة، بل ستكون نتيجته زوال الثقة بينه وبين القصر.

لبنان وحيدا: أزمة معيشية تنفجر وبداية تخل عربي ودولي

علي الأمين
كاتب لبناني

❑ فيما تبدو القوى السياسية اللبنانية المشاركة في السلطة عاجزة عن إجراء الانتخابات النيابية بعد نحو ثماني سنوات على آخر انتخابات للبرلمان وبعد تمديدين للمجلس النيابي، تتجه اليوم إلى تمديد جديد وثالث للمجلس تحت عنوان تأجيل تقني أي من مايو المقبل حتى شهر أكتوبر من العام الجاري في الحدّ الأدنى. عنوان الخلاف الظاهر هو قانون الانتخاب وتحديدا نظام الانتخاب بين اعتماد النسبي أو الأكثري أو المختلط بين النظامين، فيما المسكوت عنه هو عدم استعداد القوى السياسية أو معظمها لخوض العملية الانتخابية في ظل قناعة لدى جميع من هم في السلطة بأنّ سقف المعركة الانتخابية يبقى هو عدم تغيير المعادلة القائمة في السلطة التي خلص إليها انتخاب العماد ميشال عون، أي تحييد الخلاف الإقليمي المتصل بسلاح حزب الله ودوره في الأزمة السورية والانكباب على معالجة أوضاع الداخل تلك المتصلة بتقاسم المنافع من جهة أو معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية مع الحرص على عدم الانجرار إلى أزمة داخلية.

من هنا قصارى ما تسعى إليه الطبقة الحاكمة هو الاستقرار على معادلة السلطة القائمة، كل في انتظار ما ستؤول إليه الأوضاع السورية، فيما يشكل الدخول في عملية انتخابية قرر أطراف السلطة مسبقا أن يكون دورها إعادة إنتاج المجلس النيابي نفسه، إرباكا ويفتح مجالا لمفاجآت غير محبذة على مستوى نتائج الانتخابات، والأهم من ذلك عدم الدخول في جدل سياسي لكل طرف مع قواعده الانتخابية، وعدم التورط في الانفاق الانتخابي الذي درجت عليه القوى السياسية في المراحل السابقة، وليس خافيا أنّ لبنان اليوم يعاني من أزمة مالية ولا سيما القوى السياسية التي حكمت لبنان بقوة المذهبية والطائفية من جهة، وبقوة الدعم المالي الخارجي الذي تفتقده أطراف السلطة اليوم من جهة ثانية. إيران تراجعت مواردها المالية وخفضت من موازنات الدعم المالي والاجتماعي ليستأثر الإنفاق العسكري في سوريا بمعظم الإنفاق الذي قدمته خلال عقد من الزمن، فيما المملكة العربية السعودية وبعد وفاة الملك عبدالله بن عبدالعزيز أعادت النظر بكل موارد الدعم للبنان سواء تجاه الدولة اللبنانية أو دعمها لبعض القوى السياسية، ولا سيما تيار المستقبل الذي يرأسه رئيس الحكومة الحالي سعد الحريري، الذي يعاني من أزمة مالية غير مسبوقة منذ تأسيسه.

الانتخابات النيابية لا تبدو أولوية في سلم السلطة، وإن كانت مطلبا لدى العديد من قوى المجتمع غير الممثلة في البرلمان، لكن عنصرا آخر يجعل من الانتخابات النيابية غير ذات بال في حسابات قوى السلطة يتمثل في الغضب الشعبي تجاه سياسات السلطة، حيث تشهد بيروت هذه الأيام تحركات شعبية واسعة ضد سياسة السلطة التي عمدت إلى فرض ضرائب جديدة على المواطنين استهدفت الفئات الوسطى والفقيرة في المجتمع بالدرجة الأولى، وهذا ما أحدث ردة فعل اتسمت بطابع لبناني عابر للطوائف والمذاهب، حيث شهدت العاصمة بيروت قبل يومين تظاهرة ضخمة ضد فرض الضرائب الجديدة وضد الفساد والهدر الذي يكاد يصبح تقليدا في إدارة المال العام والمرافق العامة والإدارة.

هذه التحركات الشعبية التي تتصدى لكل السلطة، فتحت بشكل صارخ كل ملفات الفساد التي يعاني منها لبنان على مصاريعها، إذ لا يخفى على اللبنانيين أنّ ثمة ملفات تتصل بالتهرب الجمركي وبالتهريب عبر الحدود غير المراقبة، وبالتلزيمات (إسناد المشاريع) وفي العديد من أبواب الإنفاق، لا سيما في قطاع الكهرباء وهي ليست محل جدال لجهة الهدر والفساد المستمر فيه بأرقام خيالية وبغطاء سياسي ومن دون أيّ محاسبة،

وسط هذا الضغط الشعبي، المترافق مع أزمة مالية واقتصادية تثقل كاهل الخزينة العامة والاقتصاد جعلت لبنان في مواجهة استحقاقات تبدو السلطة عاجزة عن مواجهتها، ذلك أنّه لطالما كانت موارد الدعم المالي الخارجي الرسمي وغير الرسمي المنظور وغير المنظور تساهم في الحدّ من آثار الهدر والفساد، فيما يشهد لبنان اليوم حصارا ماليا غير معلن، يتمثل بالدرجة الأولى بانحسار المساعدات العربية ولا سيما السعودية منها، والإجراءات الرقابية التي تقوم بها واشنطن على حركة الأموال وعمليات تبييض الأموال، التي كانت نشطة في فترات سابقة وتتهم واشنطن حزب الله بإدارة جزء منها. وفي هذا السياق كان لافتا اعتقال السلطات المغربية مطلع الشهر الجاري أحد المدرجين على اللائحة السوداء التي تصدرها الخزانة الأميركية، وهو اللبناني قاسم تاج الدين الذي تتهمه السلطات الأميركية بتمويل حزب الله، وهو معروف بأنّه من أبرز رجال الأعمال اللبنانيين الشيعة العاملين بين أفريقيا ولبنان، وهو من المعروفين بصلتهم بحزب الله لا سيما على صعيد مشاريع إسكانية ملتبسة أنجزها في مناطق لبنانية مختلفة ولأسباب سياسية وديمغرافية.

وإذا أضفنا إعادة تنشيط تقارير الأمم المتحدة ومجلس الأمن المتصلة بالقرارين الدوليين 1559 و1701 المتصلين بنزع سلاح الميليشيات اللبنانية وتثبيت سلطة الدولة وسيادتها على كامل الأراضي اللبنانية، إلى الرسائل الدولية التي تلجأ إلى تخفيض عدد قوات الأمم المتحدة المنتشرة في جنوب لبنان إذا لم يلتزم لبنان بالقرارات الدولية، فإنّ ما يمكن ملاحظته هو التحذيرات المضمرة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للدولة اللبنانية، تجاه ضرورة أن تأخذ مسؤولياتها ولا سيما في إشارته إلى "إعلان بعبدا"، وهو الإعلان الذي التزمت من خلاله القوى السياسية اللبنانية داخل السلطة بسياسة النأي بالنفس تجاه الأزمة السورية، وتمّ إرساله إلى الأمم المتحدة في العام 2013، فيما لاقت مواقف رئيس الجمهورية ميشال عون المؤيدة لسلاح حزب الله اعتراضات أوروبية وأميركية، إلى جانب ما أكدته مصادر دبلوماسية سعودية في بيروت لـ"العرب" بأنّ المملكة فرملت من اندفاعتها الإيجابية تجاه لبنان بسبب هذا الموقف، وهي جمدت العديد من المشاريع التي كان تمّ رفع الفيتو عنها لتنفيذها في لبنان بعد انتخاب العماد ميشال عون رئيسا، وإثر قيامه بزيارة المملكة في أوّل زيارة خارجية له.

المشهد اللبناني اليوم ينذر بالمزيد من الأوضاع غير المريحة لا سياسيا ولا اقتصاديا، ذلك أنّ المؤشرات الخارجية ولا سيما في ظلّ انطلاقة الإدارة الأميركية الجديدة، تدفع نحو هذا الاستنتاج، فيما الحاضنة العربية التي افتقدها لبنان لصالح السطوة الإيرانية عليه تنذر بقرارات جديدة سوف تصدر عن القمة العربية المقرر عقدها في الأردن، من زاوية مواجهة النفوذ الإيراني، ولبنان لن يكون بمنأى عنها. لذا سيوفر هذا التوجه الإقليمي والدولي المزيد من الضغوط على لبنان، ما يدفعه إلى أن يكون أمام خيار الانتقال إلى تبني رؤية لمعالجة مسألة سلاح حزب الله بحيث يتم إيجاد صيغة تجعله تحت سلطة الدولة بعد انسحاب حزب الله من سوريا، أو تعنت حزب الله واستمراره في المواجهة مع توقع المزيد من تفاقم الأزمات اللبنانية الداخلية ولا سيما الوضع الاقتصادي والاجتماعي، والمزيد من العجز في الموازنة العامة وتفاقم أزمة الدين.

> عنصر آخر يجعل من الانتخابات النيابية غير ذات بال في حسابات قوى السلطة اللبنانية يتمثل في الغضب الشعبي تجاه سياساتها

هذا السلاح الاقتصادي والمالي الذي يهدد لبنان ناتج بمجمله عن سوء الإدارة الداخلية وغياب أيّ سياسات تنموية وإصلاحية، فاقمه تراجع الاهتمام العربي والدولي بلبنان على هذا الصعيد بعدما سلمت السلطة اللبنانية مصيره للوصاية الإيرانية واستسلمت لها.

من هنا تصبح الانتخابات النيابية تفصيلا في ظلّ هذه الحسابات، ذلك أنّ الانتخابات النيابية ليست هي من يقرر المصير اللبناني، بل القوة العسكرية وحدها، إذ لم يشكل فوز معارضي حزب الله في الانتخابات النيابية السابقة أيّ تغيير في مواجهة سلطة السلاح.

حسم خيار الدولة اللبنانية والانتقال إلى سلطة واحدة في البلد بات بحسب التجارب اللبنانية المريرة، يرتبط بالخارج الذي وحده يقرر ضرورة بقاء هذا السلاح كما هو أو لا، وهو في أي قراءة سياسية بات مرتبطا بالأزمة السورية ومآلاتها النهائية. هذا لا يبدو قريبا في ما بات من الصعب أن يستمر لبنان بحال شبه طبيعية لمدد طويلة لا سيما أن المؤشرات المالية والاقتصادية لا تدفع إلى التفاؤل، فكيف إذا ترافق معها قرار عربي وأميركي بالمزيد من التضييق والحصار غير المعلن، حينها تصبح كل الخيارات مفتوحة في بلد قام دائما على توازنات إقليمية ودولية تزداد اختلالا هذه الأيام.

تقرير الأسكوا إنصاف أممي دون رافعة عربية

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي تونسي

❑ يعدّ تقرير الأسكوا المدين لإسرائيل باعتماد سياسة نظام الفصل العنصري والكاشف بالأدلة لواحدة من أبشع السياسات العنصرية والعرقية في العالم، انتصارا معنويا وأخلاقيا وقانونيا هاما لصالح القضية الفلسطينية ولفائدة من يعتبرون أنفسهم جزءا لا يتجزأ من منظومة الصراع مع الكيان الإسرائيلي.

نعم، تقرير الأسكوا والذي حبّرته أنامل وأقلام رفضت أن تكون شاهدات زور في زمن ردّة بوصلة الصراع العربي الاسرائيلي إلى محددات أخرى، يستحقّ الإشادة والتنويه لا سيما وأنه أماط اللثام عن معدن الدرّ الأصيل لمديرة المنظمة السيدة ريما خلف التي رفضت مقايضة الضمير الإنساني والقانوني بتنويه من الجلادّ الإسرائيلي وبرضا من الداعم الأميركي.

قد يكون التقرير الأممي الموؤود في المهد إحدى أهمّ الوثائق القانونية والبراهين الدولية المشخّصة لكينونة الكيان الإسرائيلي، كيان عنصريّ يفرض سياسات التهجير والفصل والتغيير القسري لمعالم المكان والزمان. وهي مقدمة تضرب في الصميم "الرواية الأكذوبة" الصهيونية بأنّ إسرائيل تنتمي جغرافيا إلى الشرق الأوسط وسياسيا إلى أوروبا والعالم المتحضّر، وهي بهذا تشكّل الجنة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة العربية.

يعيد التقرير الأممي الأمور إلى نصابها؛ إسرائيل "دولة" احتلال واستيطان وكيان عنصريّ مقيت وهجين ينضوي أصالة صلب منظومة الدول الاستعمارية الاستيطانية الاستئصالية من تجربة جنوب أفريقيا سابقا إلى أستراليا حاضرا.

صحيح أنّ التقرير الأممي اغتيل من قبل "اليد الحمراء" الإسرائيلية، جنينا لم يتنفس بعد هواء العالم الملوّث وهواء السياسي المدنّس ولكنّ الأكيد أنّه أثبت أنّ جزءا من المنظومة الدولية والأممية يحظى بالحدّ الأدنى للنيل من إسرائيل وكشف وجهها الاستعماري والاستيطاني القبيح حتّى وإن لم يكن يتقاطع مع الرواية الصحيحة والصريحة عن إسرائيل كاستيطان احتلالي صنع كيانا رسميا لا كما تروّج إسرائيل لنفسها "دولة عادية" تستوطن أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وعلى الرغم من كل ما سبق، فإنّ الحقيقة السياسية التي لابدّ من التوقف عندها طويلا كامنة في أنّ غياب الوحدة الفلسطينية كجبهة محلية، والافتقار العربي لاستراتيجية تعامل ومقاربة إدارة الصراع مع إسرائيل كجبهة إقليمية، يحولان دون الاستثمار الجيّد والتوظيف الذكي لتقرير الأسكوا لصالح القضية الفلسطينية.

وطالما أنّ الجبهة الفلسطينية الداخلية مختلة بفرط مأسسة الانقسام بين غزة والضفة، والجبهة العربية تعيش حالة من التخبط والتململ والاضطراب في التحالفات والمحاور، فإنّ تقرير الأسكوا لن يجد الأرضية الملائمة ولا البيئة المناسبة لتوظيفه صلب الحرب الدبلوماسية والقانونية والسياسية والاستراتيجية وحتّى العسكرية مع الكيان الإسرائيلي.

ولعلنا لا نجانب الصواب إن اعتبرنا أنّ التقرير لن يكون أفضل حالا من تقرير القاضي ريتشارد غولدستون حول حرب غزة 2008 والذي أثبت أنّ إسرائيل استهدفت القطاع بالأسلحة الفوسفورية وبالقنابل المحرمة دوليا. غير أنّ التقرير ذهب أدراج الرياح لا فقط لوجود فاعل أميركي يمنع الإدانة الحقيقية لإسرائيل في المحافل الدولية بل لأنّ الانقسام الفلسطيني والتشرذم العربي والإسلامي يهدران ويفتتان ويستنزفان حالة التضامن الدوليّ، وهو ما حصل مع تقرير غولدستون.

> رئاسة السلطة الفلسطينية تركز على الاستيطان لكنها واصلت في سياسة إضاعة الأوراق السياسية مفضلة عدم التلويح بقرار مجلس الأمن رقم 2334 والمطالب بوقف الاستيطان الإسرائيلي والذي يعتبر المستوطنات بناء غير شرعي وضاربا لأسس حل الدولتين

نفس الأمر تقريبا حصل مع مخرجات مؤتمر دربان لمجابهة العنصرية والاستعمار في عام 2001 بأفريقيا الجنوبية، حيث أدان المؤتمر إسرائيل ووصف سياساتها بسياسات الفصل العنصري، وقد زادت مخرجات المؤتمر القضية الفلسطينية زخما سياسيا لا سيما وأنّه تقاطع في تلك الفترة مع انتفاضة القدس في 2000، إلا أنّ التهاون الفلسطيني الرسمي في إدانة إسرائيل واعتبارها شريكة فاعلة في عملية التسوية ساهما في ضياع هذا المكسب.

دون أن ننسى قرار اليونسكو الأخير في 13 أكتوبر 2016، حول اعتبار المسجد الأقصى تراثا إسلاميا خالصا نافيا بذلك أي علاقة ثقافية أو روحانية بين اليهود من جهة والمسجد الأقصى أو حائط البراق من جهة ثانية، وكان بالإمكان تفعيل هذا القرار سياسيا واستراتيجيا ضمن الشروط الفلسطينية لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل، طالما أنّ المفاوضات صارت قدرا على من يعتبرون أن "الحياة مفاوضات"، غير أنّ اللقاء الأخير بين الرئيس محمود عباس ومبعوث دونالد ترامب إلى الشرق الأوسط تفادى مجرّد الخوض في هذه النقطة الجوهرية.

المفارقة الأكثر وجعا أنّ رئاسة السلطة الفلسطينية التي تركّز على الاستيطان، وهي محقة في هذا الأمر، لاستئناف التفاوض واصلت سياسة إضاعة الأوراق السياسية مفضلة عدم التلويح بقرار مجلس الأمن رقم 2334 والمطالب بوقف الاستيطان الإسرائيلي والذي يعتبر المستوطنات بناء غير شرعي وضاربا لأسس حل الدولتين.

في 1948، كان الفاعل الرسمي العربي، عبر بوابة الكرامة المهدورة، رافضا للقرارات الدولية وشاجبا لاحتلال الأرض الفلسطينية، في 1967 استحال الفاعل الرسمي العربي، من بوابة السلوان، قابلا بالقرارات الدولية منددا بالضم الإسرائيل للمزيد من الأراضي العربية، وفي 2017 باتت الأنظمة العربية من بوابة صائب عريقات، القائل إنّ "المفاوضات حياة"، نصف رافضة بالقرارات والتقارير الأممية المنددة بإسرائيل نصف قابلة باحتلال الأرض وبضمها أيضا... وتلك مصيبة أخرى.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن 1977
أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
علي قاسم
مختار الدبابي
كرم نعمة

تصدر عن
Al Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
Kensington Centre
66 Hammersmith Road
London W14 8UD, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk